الإنتربول

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2020

مسح للبدان الأعضاء في الإنتربول

سبتمبر/أيلول 2021

ID-ART

صور للأعمال الفنية، مجرمون وراء القضبان

اطّلعوا بشكل آني ومباشر على 52000 سجل شرطي موثّق للأعمال الفنية المسروقة والمفقودة.

يتيح تطبيق ID-Art الوصول عبر الهواتف النقالة إلى قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة. ويمكنكم من خلال المسح الضوئي للأعمال الفنية المسروقة والبحث عنها والإبلاغ بها تقديم المساعدة في تبيانها، والحد من الاتجار غير المشروع بها، وتعزيز فرص استردادها.

وفي وسع أفراد الشرطة والجمارك وجامعي التحف وتجّار الأعمال الفنية والهواة:

- التحقق مما إذا كان الإنتربول قد أُبلغ عن سرقة عمل فني معيّن؛
- إنشاء قائمة مجموعة الأعمال الفنية الخاصة؛
- الإبلاغ عن سرقة عمل فني؛
- الإبلاغ عن مواقع ثقافية معرضة للخطر أو عن حفريات غير مشروعة.

انضموا إلى الجهود الجماعية المبذولة في سبيل حماية تراثنا الثقافي.

نزِّلوا التطبيق

التطبيق متوفر بالمجان لأجهزة آبل وأندرويد النقالة.

وهو متاح بلغات الإنتربول الرسمية: الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

App Store

Google play

المحتويات

موجز 4
البلدان المشاركة 5
مقدمة 6
البيانات بالأرقام 9
الجرائم والاعتقالات والجناة 10
المسروقات 12
المضبوطات 14
مقارنة معمَّقة: المضبوطات من الحفريات غير المشروعة والسرقات العادية 16
مواقع الحفريات غير المشروعة المبلغ عنها 17
البيانات الإحصائية 18
ضلوع جماعات الجريمة المنظمة والوسطاء 19
الموقع والتبعات الدولية 20
طرق التهريب الدولية 21
بيانات التزوير 23
الجرائم والاعتقالات والجناة 24
ضبط القطع المقلدة 25
التذييل 26
التذييل 1 : عملية Pandora V 27
التذييل 2 : قصص نجاح ID-Art 29
التذييل 3 : قائمة الوثائق الرئيسية المتعلقة بحماية التراث الثقافي 30
التذييل 4: أكثر الأعمال الفنية المطلوبة لعام 2020 34

موجز

يصدر هذا المنشور إلحاقا بعمليات المسح الأربع التي أُجريت للجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية (2013 - 2016، 2017 و2018 و2019). وقد مكّنت المعلوماتُ الاستخبارية التي جُمعت في السنوات الأخيرة الإنتربولَ من تحليل ومقارنة الاتجاهات المختلفة الآخذة بالتطور في مناطق مختلفة من العالم. وبالنظر إلى الطابع الدولي للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، فإن المعلومات الواردة في هذا المسح تشكل نقطة انطلاق نحو فهمٍ أفضل للجوانب العديدة لهذه الجريمة المعقدة.

ويقدم الإنتربول، وهو أكبر منظمة شرطية في العالم، الدعم إلى البلدان الأعضاء الـ 194 في التصدي للجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية من خلال أنشطة بناء القدرات، وتوفير الدعم والتنسيق في مجال التحقيقات، وكذلك من خلال نشر أدوات أساسية – مثل قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة وتطبيق الهاتف الخلوي ID-Art.

وتنقسم المعلومات الاستخبارية الواردة في هذا المنشور إلى بيانات بالأرقام وبيانات إحصائية عن الجرائم المرتكبة في عام 2020، وهي تشير في الوقت نفسه إلى عمليات المسح السابقة بغية تقديم نظرة عامة شاملة عن الاتجاهات الإجرامية والطرق الدولية في جميع أنحاء العالم. وقد جُمعت هذه البيانات من خلال استبيان أُرسِل إلى جميع المكاتب المركزية الوطنية الـ 194.

وقدم ما مجموعه 72 مكتبا من المكاتب المركزية الوطنية بيانات عن جرائم التراث الثقافي المرتكبة على أراضيها الوطنية. وطلبت المكاتب المركزية الوطنية الدعم من ضباط الشرطة والجمارك ووزارات الثقافة والمؤسسات الوطنية الأخرى لجمع المعلومات. وقُسمت هذه البلدان إلى أربع مناطق.

ويركز هذا المنشور على جوانب معينة من الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية، مثل البيانات بالأرقام والبيانات الإحصائية، والمواقع والتبعات الدولية، والتزوير، وسرقة الممتلكات الثقافية من مناطق النزاع في إطار قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2199 (2015) و2347 (2017).

ومن الاستنتاجات الهامة المستخلصة من البيانات التي جُمعت في هذا المنشور الضلوع القوي لجماعات الجريمة المنظمة في الاتجار بالقطع الثقافية سواء كانت مشروعة أو مزيفة.

وتؤكد مرة أخرى المعلومات التي جمعها الإنتربول على مر السنين من خلال أنشطة تبادل المعلومات الاستخبارية والعمليات وحلقات العمل والمؤتمرات أن هذه الجرائم تطال كل بلد في العالم بطريقة أو بأخرى. ومع ذلك، لم يكن كل مكتب مركزي وطني قادرا على تقديم بيانات عن الجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية، ولم يعترف بعضها بوجود هذه الجرائم في بلدانه. وتؤكد هذه النشرة مجددا أن مدى الخسارة في التراث الثقافي وعواقبَها الاقتصادية والثقافية لا يحظيان بالاعتراف نفسه أو بالفهم نفسه بين بلد وآخر.

وأحد الأسباب الرئيسية لهذا النقص في الوعي ما زال يكمن في عدم وجود وحدات شرطة متخصصة مكرسة حصرا للجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية، وكذلك عدم وجود قواعد بيانات مخصصة للأعمال الفنية المسروقة مرتبطة مباشرة بقاعدة بيانات الإنتربول. وقد أبرزت الأمم المتحدة في مناسبات عدة أهمية الوحدات المتخصصة، ودور الإنتربول في دعم البلدان الأعضاء في التصدي للجرائم الثقافية، من خلال مجلس الأمن (القرار 2347 (2017))، والجمعية العامة (القرار 73/130 الصادر عام 2018) التابعين لها، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (COP/2020/L.10). كما قدم كلٌ من فريق الرصد التابع لمجلس الأمن واليونسكو توصيات مماثلة.

البلدان المشاركة

أجاب 72 بلدا على الاستبيان

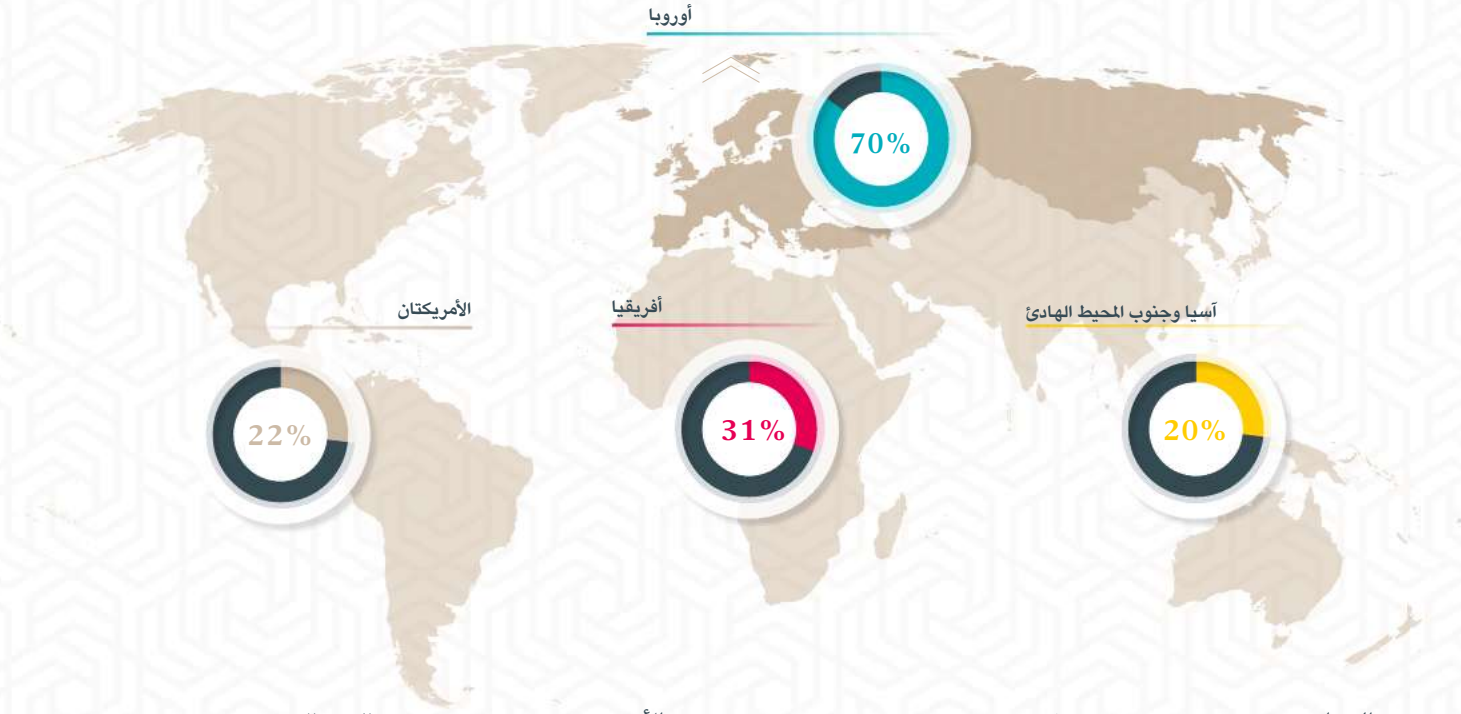

الجزائر
الأرجنتين
أرمينيا
استراليا
النمسا
أذربيجان
بيلاروس
بلجيكا
بوليفيا
البوسنة والهرسك
بوتسوانا
البرازيل
بروني
بلغاريا
بوركينا فاسو
بوروندي
كمبوديا
كندا
شيلي
كولومبيا
كوت ديفوار
كرواتيا
قبرص
الجمهورية التشيكية
جمهوريةالكونغو الديمقراطية
السلفادور
أثيوبيا
فنلندا
فرنسا
جورجيا
ألمانيا
اليونان
هنغاريا
إسرائيل
ايطاليا
اليابان
الأردن
لاتفيا
لبنان
ليختنشتاين
لكسمبرغ
مالي
المكسيك
مولدوفا
موناكو
منغوليا
الجبل الأسود
المغرب
مقدونيا الشمالية
النرويج
باكستان
فلسطين
باراغواي
الفلبين
البرتغال
قطر
رومانيا
روسيا
رواندا
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
صربيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
اسبانيا
السودان
السويد
سويسرا
سوريا
تركيا
المملكة المتحدة
الفاتيكان

Please note that data from the years 2013 to 2019 has been included from our previous publications: consequently, the fact that some countries participated in the previous surveys must be taken into consideration when examining the trends depicted in the graphs.

مقدمة

يُلحق الاتجارُ غير المشروع بالممتلكات الثقافية ضررا بالتراث الجماعي للعالم، فالقطع الثقافية هي تجسيد لأوجه التعبير الفريدة ولا تقدَّر بثمن لإرث الأجيال الماضية. وتشمل الجرائمُ المرتكبة ضد التراث الثقافي نهبَ القطع الثقافية التي تشكل ركيزة هامة لتاريخ البلد، وسرقتَها والاتجارَ بها وبيعَها. إن هذه الجرائم لا تدمر جزءا أساسيا من المعرفة التاريخية للأجيال القادمة فحسب، بل ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالقمع والاضطهاد في مجتمعات معينة، وقد أقرت المحكمة الجنائية الدولية بأنها جريمة حرب.

ويشيع عدمُ الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة في بعض مناطق العالم بيئةً مجزية لفرادى المجرمين والجماعات المنظمة الراغبين في تدمير جزء أساسي من تراث شعوبهم. وعلاوة على ذلك، كان الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية من مناطق النزاع، ولا سيما من الشرق الأوسط، مرتبطا في مناسبات عدة بتمويل أنشطة إرهابية. وقد أُعربَ عن أحد الأمثلة على هذا الإدراك الدولي في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن منع الإرهاب ومكافحته في حزيران/ يونيو 2020، التي بيَّنت كيف تدرّ الجماعاتُ الإرهابية دخلاً من هذه الجرائم، وشجعت الدولَ الأعضاء على التعاون مع الإنتربول والإسهام في أدواته. وفي عام 2021، وفي إطار الدورة الـ 30 للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، عمل الإنتربول مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنظيم مناسبة جانبية مركَّزة حصرا على التراث الثقافي من أجل التوعية بهذه الجرائم. ومع ذلك، كانت استجابة البلدان المختلفة من جميع أنحاء العالم وما تبذله من جهود متفاوتة تفاوتا كبيرا.

وثمة جانب أساسي آخر لهذه الجريمة المعقدة هو الضلوع النشط لجماعات الجريمة المنظمة الذي يشكل تهديدا كبيرا للأمن العام، إذ غالبا ما تكون هذه الجماعات مسؤولة عن سرقة أغراض مكتسبة بطريقة غير مشروعة، وعن نهبها ونقلها وبيعها. وفي معظم الحالات، تصدَّر الممتلكات الثقافية بشكل غير مشروع من بلد إلى آخر عبر شبكات إجرامية قديمة العهد ومن خلال عمل وسطاء. ومع أن العديد من التقارير التحليلية الصادرة عن الإنتربول تبين كيف أن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية هو ظاهرة عالمية، فإن طريقة عمل جماعات الجريمة المنظمة تختلف من منطقة إلى أخرى. وتعمل هذه الجماعات على أساس طلب السوق في كل منطقة، وتركز جهودها على فئات معينة من الأغراض بناءً على ما يطلبه المشترون في تلك المنطقة الجغرافية.

وعلاوة على ذلك، يُجرى عدد لا يحصى من الحفريات غير المشروعة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في مناطق النزاع، ما يؤدي إلى تهريب كمية كبيرة من القطع بمساعدة الشبكات الإجرامية وبفضل التقنيات الحديثة. وتتولى الجماعات المنظمة بعد ذلك نقل تلك القطع عبر أسواق عدة ومختلفة، تُراوِح بين المنصات عبر الإنترنت ودُور المزادات. وفي هذا السياق، يُستغل أيضا الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية كوسيلة أساسية لغسل الأموال.

وكان لجائحة كوفيد19- في عام 2020 تأثير هائل على العالم بأسره، بما في ذلك على المجرمين الضالعين في الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وقد أجبرت القيود على السفر والتنقل التي اعتمدتها غالبية الدول الأعضاء المجرمين على إيجاد طرق أخرى لسرقة الممتلكات الثقافية والتنقيب عنها وتهريبها بشكل غير قانوني. وعلى سبيل المثال، حدَّ إغلاقُ المتاحف وسياسات ملازمة المنزل المطبَّقة في أنحاء العالم من احتمالات قيام المجرمين بسرقة القطع من المواقع العامة والمنازل الخاصة. وبحسب مجلس المتاحف الدولي، أُجبرت نسبة 95 في المائة من متاحف العالم على إغلاق أبوابها مؤقتا لحماية زوارها في عام 2020. وعمل الإنتربول ومجلس المتاحف الدولي معا لإصدار توصيات مشتركة للمتاحف بغية زيادة أمنها وحماية تراث ثقافي لا يقدَّر بثمن. ومع ذلك، ولما كانت غالبية الموارد الشرطية مخصصة لرصد الامتثال لتدابير الحجر الصحي من أجل الحد من تفشي المرض، ارتكِب عدد من الجرائم التي طالت الممتلكات الثقافية أثناء الجائحة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك سرقة ثلاث روائع فنية من كلية كنيسة المسيح بجامعة أكسفورد، المملكة المتحدة؛ وسرقة لوحة لفان غوغ من متحف سينغر لارين بأمستردام؛ وظهور خدع جديدة مرتبطة بالفنانين على مواقع التواصل الاجتماعي.

وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية لهذه الجرائم التي تطال كل بلد على هذا الكوكب بطريقة أو بأخرى، فإن دور الإنتربول في تنسيق التعاون الدولي ودعمه أساسي. وتعمل المنظمة على التصدي للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية بطرق شتى - مثل العمليات العالمية والإقليمية، وتقديم الدعم في التحقيق وفي إدخال البيانات، وتحليل البيانات، وعقد حلقات العمل والمؤتمرات.

واستحدثت وحدة الأعمال الفنية بالإنتربول أدوات وحدثت أدواتها الموجودة للإفساح في المجال أمام أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم لمكافحة هذه الجرائم على نحو أفضل. وضمن هذا الإطار، فإن الأداة الأكثر فعالية المتاحة لأجهزة إنفاذ القانون ولعامة الناس هي قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة التي تحوي سجلات لأكثر من 52 000 قطعة من 134 بلدا.

وإضافة إلى أنشطة بناء القدرات والخدمات المحددة المخصصة لضباط الشرطة حصرا، مثل حلقات العمل الوطنية وواجهات إدخال البيانات، يدرك الإنتربول الدور الأساسي الذي يؤديه الفرد سواء كان شاريا أو هاويا لجمع الآثار أو مجرد شخص متحمس. ولهذا السبب، استحدث الإنتربول أدوات تتيح لعامة الناس دعم المكافحة المشتركة لهذه الجرائم – مثل أول تطبيق للهاتف الخلوي لعامة الناس يُعرف باسم ID-Art، وقاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة. وتتيح هذه الأدوات لأي شخص مهتم بالحصول بشكل قانوني على الأعمال الفنية التحقّقَ بشكل سريع ودقيق مسبقًا مما إذا كان أي بلد عضو في الإنتربول قد أبلغ عن سرقة هذه القطع. ويستخدم التطبيق ID-Art، الذي جرى إصداره في أيار/مايو 2021، أحدث برامجيات التعرف على الصور للمساعدة في التعرف على الممتلكات الثقافية المسروقة. وهو يتيح لمستخدميه الوصولَ الفوري عبر الهاتف الخلوي إلى قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة، ووضعَ جردة بالمجموعات الفنية الخاصة، والإبلاغَ عن المواقع الثقافية التي يحتمل أن تكون معرضة للخطر.

وأقرّ العديد من المنظمات الدولية العاملة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية بعمل الإنتربول وبدوره في هذا المجال. كما سلَّم بدوره البارز في تبادل المعلومات الاستخبارية والتنسيق كلٌ من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراريه 2199 (2015) و2347 (2017)، والجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في قرارها 73/130 الصادر عام 2018 – فضلا عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مشروع قراره CTOC/COP/2020/L.10. ويسلط التقرير الـ 28 لفريق الأمم المتحدة للدعم التحليلي ورصد الجزاءات (2021) الضوء على أهمية قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة وتطبيق الهاتف الخلوي ID- Art.

ويواصل الإنتربول العمل بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة، بينها اليوروبول، والمركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية، ومجلس المتاحف الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واليونسكو، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية. ويؤدي هذا التعاون إلى تبادل للمعلومات على نطاق واسع وعقد حلقات عمل وتنفيذ عمليات مشتركة.

البيانات بالأرقام

الجرائم والاعتقالات والجناة

تشير المجموعة التالية من الرسوم البيانية إلى العدد الإجمالي من الجرائم المتصلة بالأعمال الفنية والآثار، ومن الاعتقالات والجناة، التي أُبلغَ عنها في أعوام 2017 و2018 و2019 و2020.

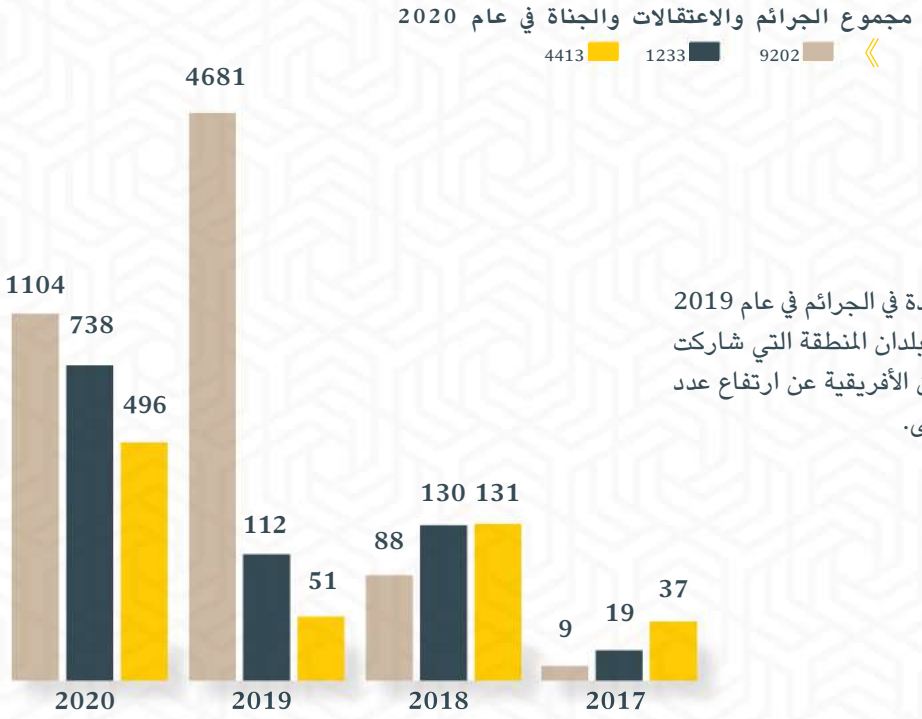

أفريقيا

وفي المنطقة الأفريقية، أُبلغَ عن زيادة حادة في الجرائم في عام 2019 – يمكن أن تكون مرتبطة بارتفاع عدد بلدان المنطقة التي شاركت في المسح. وفي عام 2020، أبلغت البلدان الأفريقية عن ارتفاع عدد الاعتقالات والجناة أكثر من أي وقت مضى.

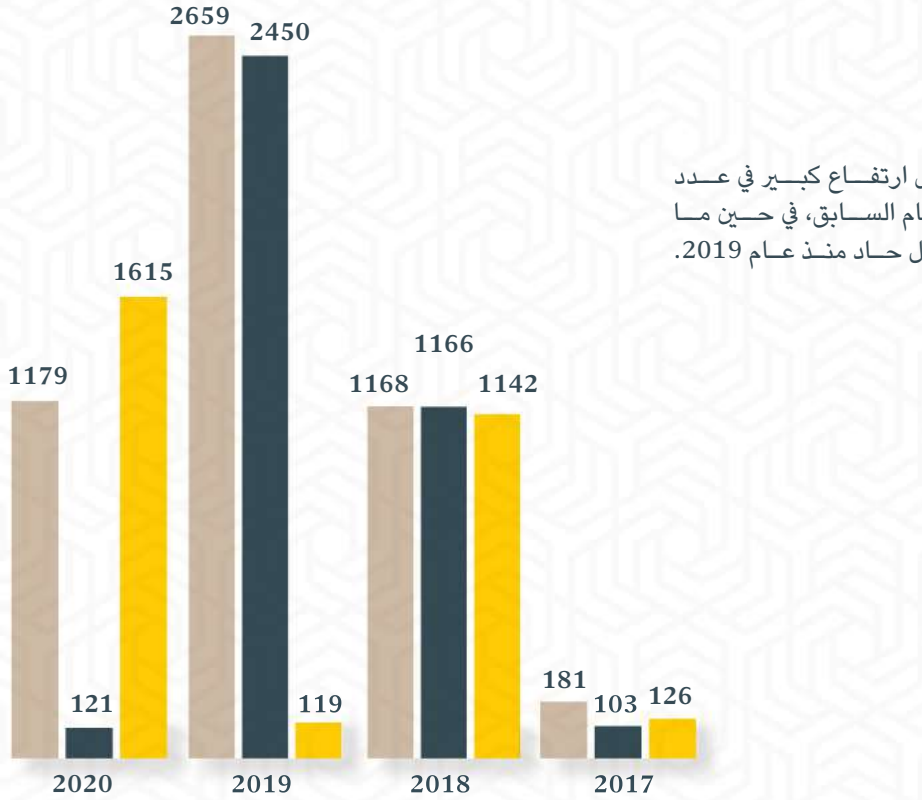

آسيا

وفي آسيا، يشير الرسم البياني إلى ارتفاع كبير في عدد الجناة في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، في حين ما برح عدد الاعتقالات ينخفض بشكل حاد منذ عام 2019.

الأمريكتان

وفي الأمريكتين، بلغ عدد الجرائم المبلَّغ عنها في عام 2020 ضعفي مثيله في عام 2019، وأعلى بكثير مما كان عليه في عام 2018.

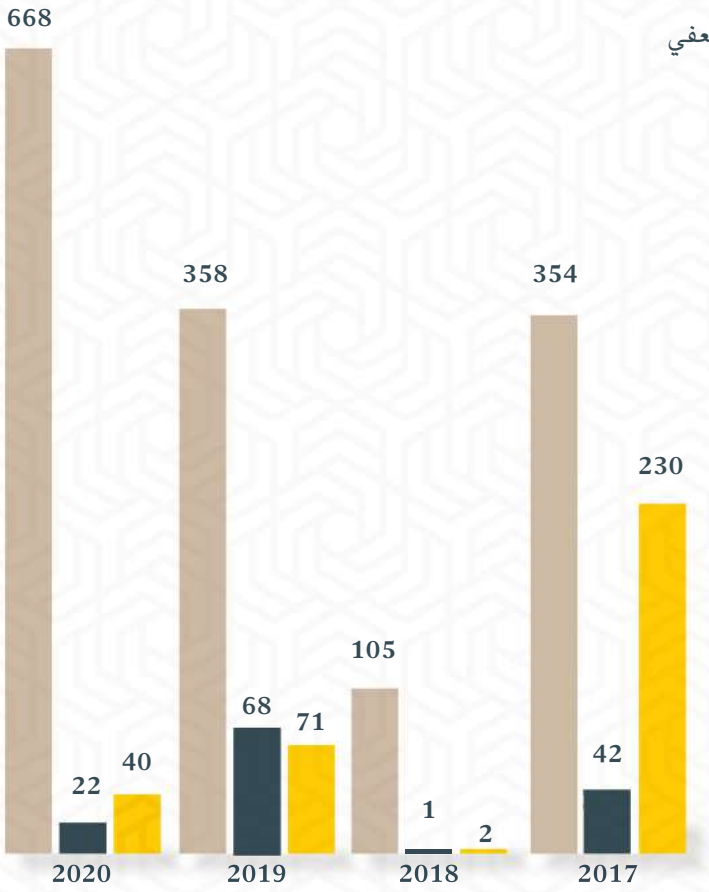

أوروبا

وأبلغت البلدان الأوروبية في عام 2020 عن اتجاه مماثل مسجل في السنوات السابقة، حيث كان عدد الجرائم والجناة أعلى بكثير من الاعتقالات.

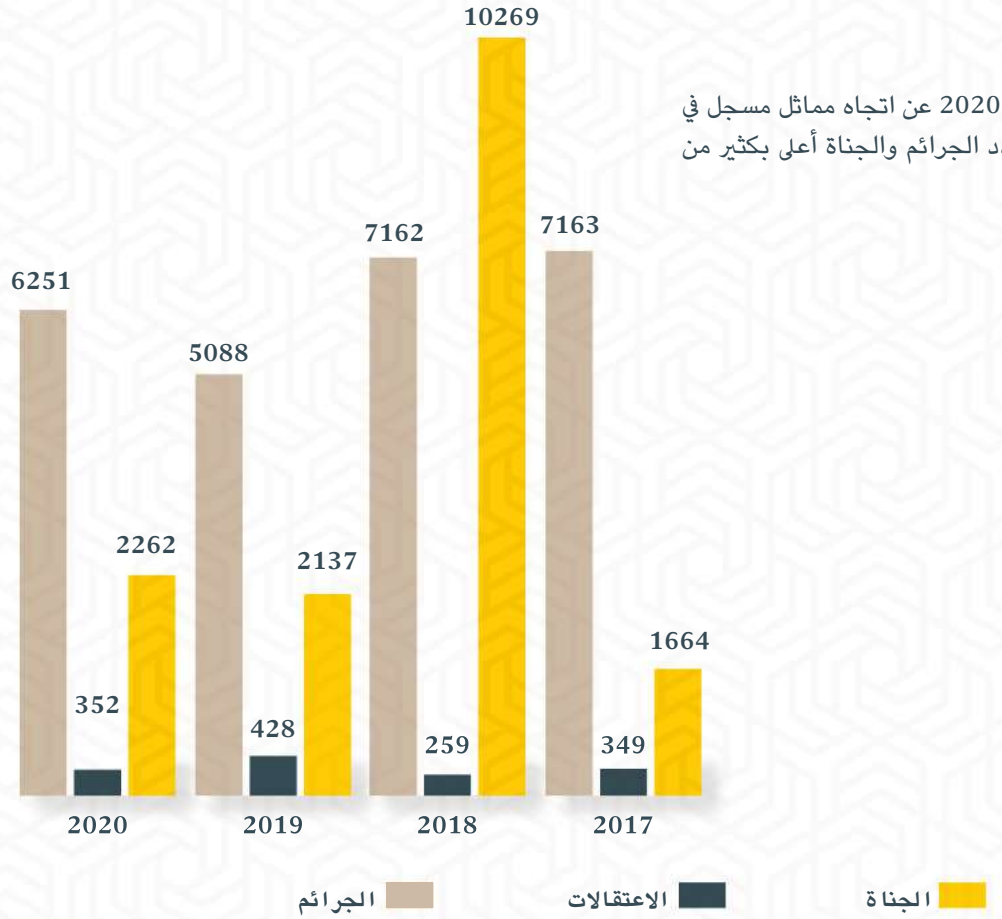

المسروقات

تشير الرسوم البيانية التالية إلى عدد المسروقات في كل فئة في عام 2020. وقد جرى إيراد هذه الأرقام أيضا كنسب مئوية بغية رسم صورة أوضح عن الوضع الحالي في كل منطقة من مناطق العالم.

وفي أفريقيا، كانت غالبية المسروقات في عام 2020 من النقود المسكوكة (465 1)، في حين كانت في عام 2019 من القطع الأثرية (177 7)، وفي عامي 2018 و2017 من مواد المكتبات (000 25 و000 25، على التوالي). وأبلغت الأمريكتان أيضًا عن النقود المسكوكة (212 1) باعتبارها من أكثر المسروقات في عام 2020، في حين كانت غالبية المسروقات في عامي 2019 و2017 من القطع الأثرية (781 و 385 1)، وفي عام 2018 من اللوحات (86). وفي آسيا، سجلت القطع الأثرية أعلى رقم من المسروقات في عام 2020 (853)، خلافا للنقود المسكوكة في عام 2019 (184)، ومواد المكتبات في عام 2018 (438 10) والقطع «الأخرى» في عام 2017 (617). واحتلت النقود المسكوكة أيضا صدارة الفئات في أوروبا أعوام 2020 (675 9) و2019 (607 17) و2018 (964 18)، في حين كانت اللوحات هي الأكثر سرقة في عام 2017 (267 11).

العدد الإجمالي من المسروقات: 35 749

أفريقيا

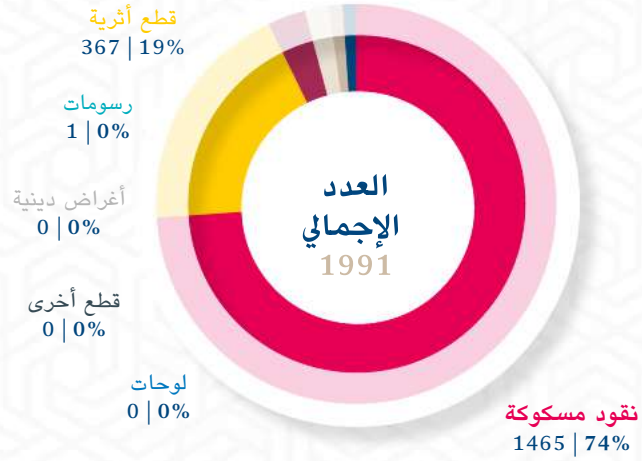

الأمريكتان

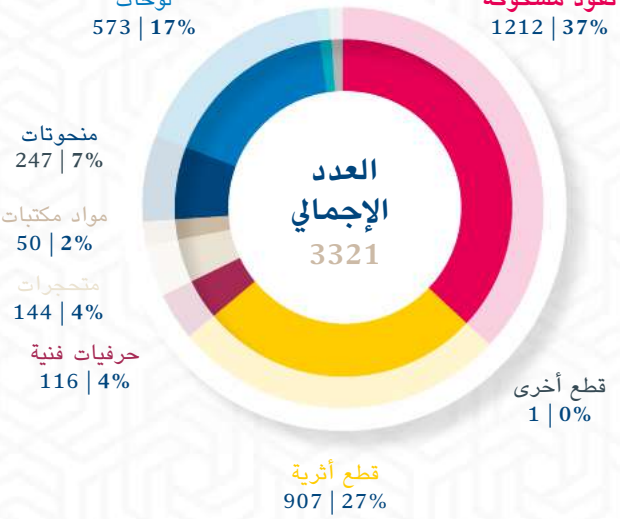

آسيا

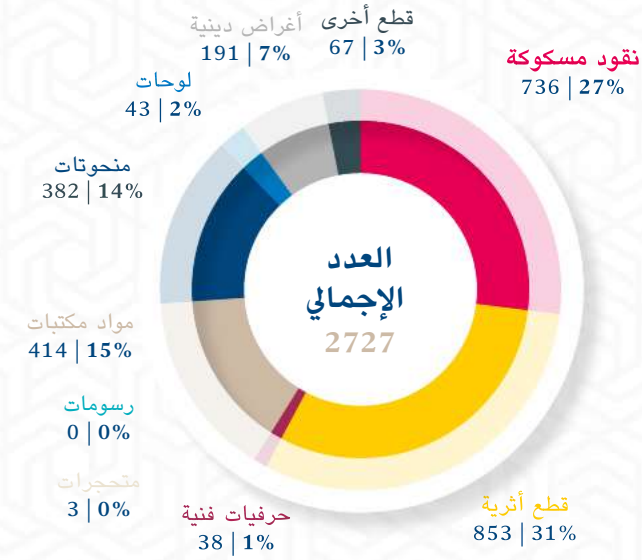

أوروبا

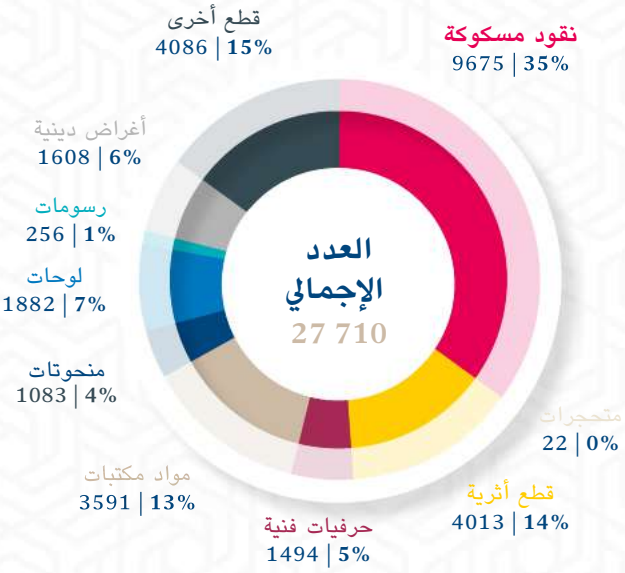

المضبوطات

تشير الرسوم البيانية التالية إلى عدد المضبوطات الموجودة في حوزة أجهزة إنفاذ القانون من كل فئة في عام 2020. وقد جرى إيراد هذه الأرقام أيضا كنسب مئوية لتوفير عرض أوضح بحسب كل جزء من العالم.

وعلى غرار البيانات المتعلقة بالمسروقات، أبلغت أفريقيا بأن أكبر عدد من المضبوطات كان النقود المسكوكة (112 23) في عام 2020، والقطع الأثرية (202 19) في عام 2019، والنقود المسكوكة (835 6) في عام 2018، والحرفيات الفنية (32) في عام 2017.

ومن ناحية أخرى، أبلغت البلدان الأمريكية أن غالبية المضبوطات في المنطقة كانت من المتحجرات (631 12)، في حين كانت النقود المسكوكة هي أكثر المضبوطات في عام 2019 (000 3)، على عكس السنوات السابقة عندما كانت القطع الأثرية تشكل الفئة الأعلى (382 في عام 2018، و200 1 في عام 2017).

وانسجاما مع البيانات التي جُمعت في العام السابق، أبلغت آسيا بأن أكثر المضبوطات كانت نقودا مسكوكة في عام 2020 (316 224)، حيث أبلغت عن 000 5 قطعة من الفئة نفسها في عام 2019 وعن 835 21 في عام 2018، مقابل القطع الأثرية في عام 2017 (445 30).

يرجى الملاحظة أن النتائج المبلَّغ عنها في أوروبا تأثرت إلى حد كبير بنشاط ميداني واحد نفذه بلد واحد. وقد أدى ذلك إلى الإبلاغ عن عدد كبير بشكل غير عادي من مواد المكتبات (933 472) في هذا المسح – كما كانت الحال في عام 2019، عندما أبلغت بلدان عن ضبط 976 853 من مواد المكتبات في ذلك العام. وقد شكلت النقود المسكوكة والقطع الأثرية، على التوالي، أعلى فئة في عام 2018 (993 109) وعام 2017 (134 112).

العدد الإجمالي من المضبوطات: 742 854

أفريقيا

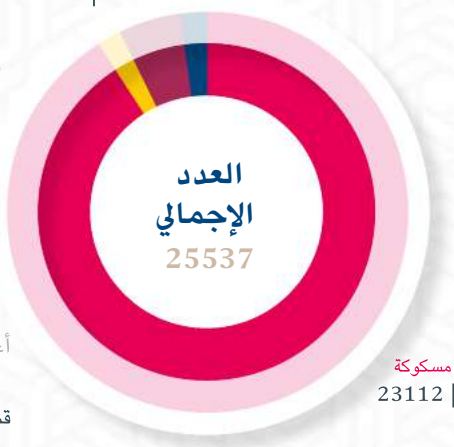

- حرفيات فنية 1344 | 5%
- منحوتات 480 | 2%
- قطع أثرية 512 | 2%
- متحجرات 75 | 0%
- مواد مكتبات 6 | 0%
- لوحات 0 | 0%
- رسومات 1 | 0%
- أغراض دينية 1 | 0%
- قطع أخرى 6 | 0%
- نقود مسكوكة 23112 | 91%

الأمريكتان

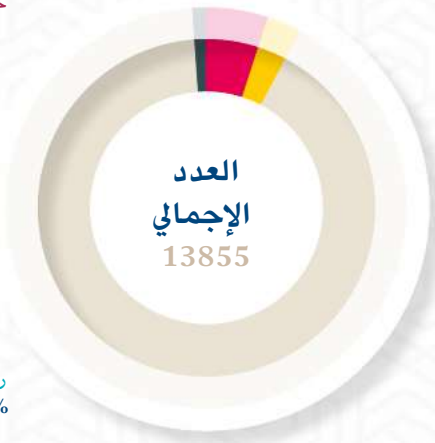

- نقود مسكوكة 12631 | 91%
- قطع أخرى 133 | 1%
- قطع أثرية 344 | 3%
- حرفيات فنية 44 | 0%
- مواد مكتبات 37 | 0%
- منحوتات 5 | 0%
- لوحات 13 | 0%
- أغراض دينية 2 | 0%
- رسومات 16 | 0%
- متحجرات 12631 | 91%

آسيا

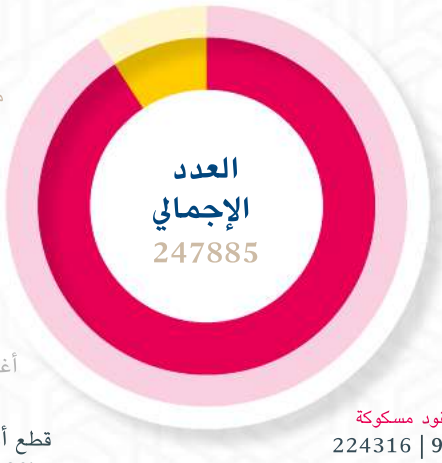

- قطع أثرية 23221 | 9%
- حرفيات فنية 282 | 0%
- متحجرات 0 | 0%
- مواد مكتبات 0 | 0%
- منحوتات 65 | 0%
- لوحات 0 | 0%
- رسومات 0 | 0%
- أغراض دينية 0 | 0%
- قطع أخرى 1 | 0%
- نقود مسكوكة 224316 | 91%

أوروبا

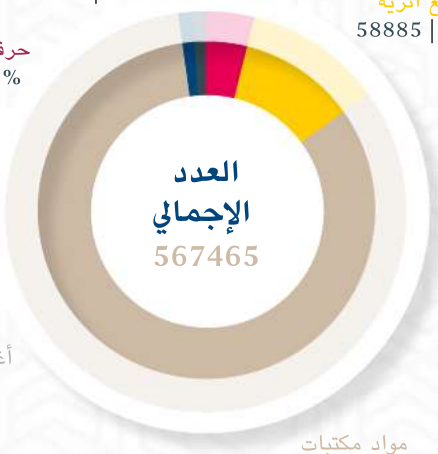

- قطع أخرى 3347 | 1%
- نقود مسكوكة 21133 | 4%
- منحوتات 7592 | 1%
- قطع أثرية 58885 | 11%
- حرفيات فنية 838 | 0%
- متحجرات 614 | 0%
- لوحات 1539 | 0%
- رسومات 159 | 0%
- أغراض دينية 425 | 0%
- مواد مكتبات 472933 | 83%

- لوحات
- منحوتات
- رسومات
- حرفيات فنية
- نقود مسكوكة
- مواد مكتبات
- قطع أثرية
- متحجرات
- أغراض دينية
- قطع أخرى

مقارنة معمَّقة: المضبوطات
من الحفريات غير المشروعة والسرقات العادية

يقارن هذا القسم المضبوطات من الحفريات الأثرية والمتحجرات المشروعة بباقي المضبوطات في كل منطقة من مناطق العالم.

وقد أُغفلت العملية المذكورة أعلاه، والتي أدت إلى ضبط عدد مذهل من مواد المكتبات في أوروبا، بغية تكوين صورة أدق عن البيانات في المنطقة.

وأبلغت كل منطقة عن عدد أكبر بكثير من النقود المسكوكة والقطع الأثرية والمتحجرات مقارنة بفئات القطع الأخرى. ويتوافق ذلك مع البيانات التي تُجمع منذ عام 2017.

وقد يكون أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن المواقع الأثرية ومواقع المتحجرات، نظراً لطبيعتها، تحظى بقدر أقل من الحماية وهي أكثر عرضة للتنقيب غير المشروع. وما برح المجرمون يمدون السوقَ بهذا النوع من القطع بعدما زاد الطلب عليها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ويمثل كشف هذه القطع وضبطها تحديا خاصا لأجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. إن سلخ النقود المسكوكة أو القطع الأثرية أو المتحجرات عن مواقعها الأصلية يفقدها السياق الذي وُجدت فيه، ما يجعل الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة إلى الخبراء وضباط الشرطة لإثبات مصدر هذه القطع وأصلها وارتباطها بمنطقتهم.

وأتيحت أيضا بيانات من أعوام 2017 و2018 و2019 لرسم صورة أدق لاتجاهات عمليات الضبط في السنوات الماضية.

الحفريات غير المشروعة:
النقود المسكوكة والقطع الأثرية والمتحجرات

قطع أخرى: الفئات المتبقية

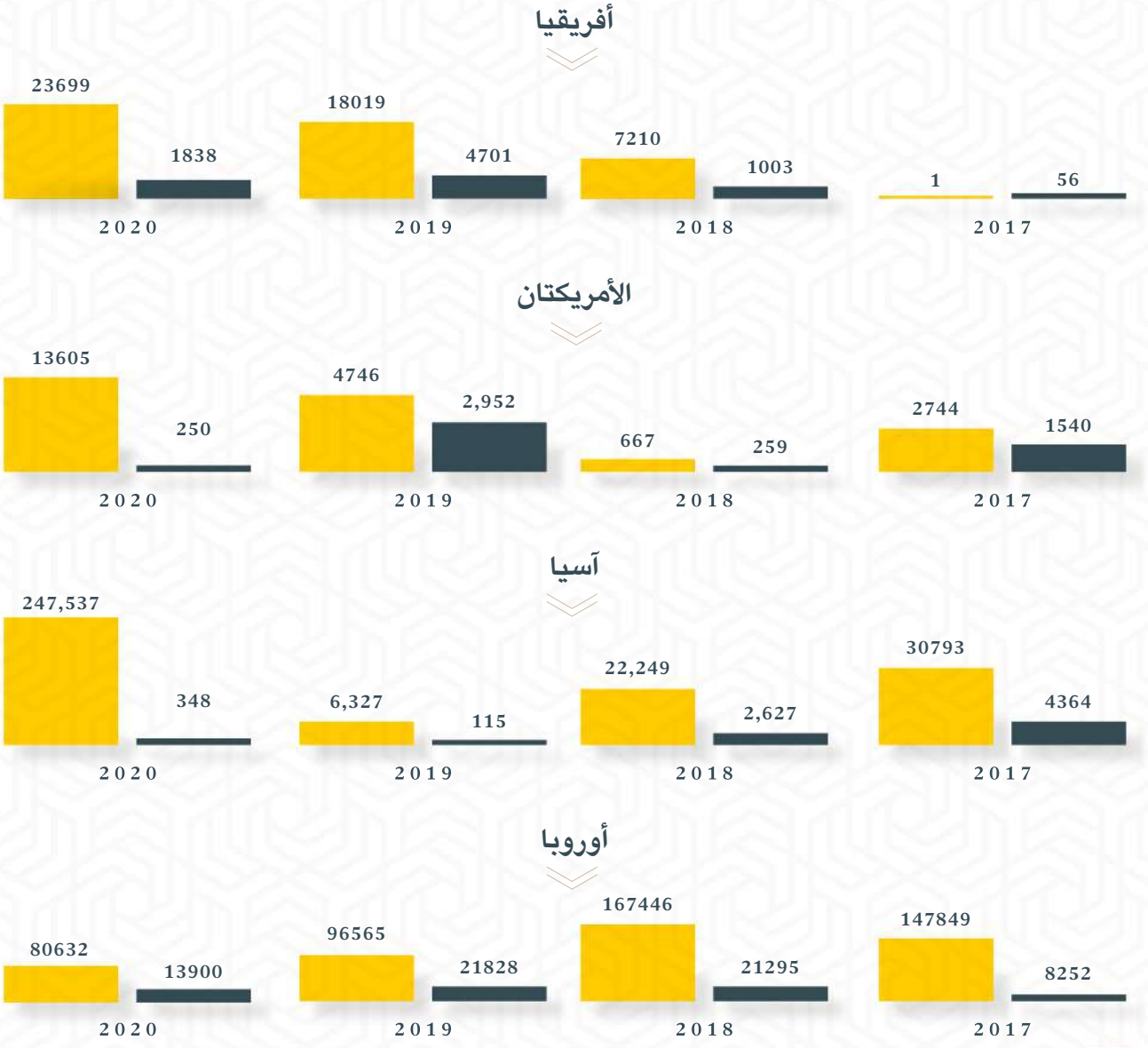

مواقع الحفريات غير المشروعة المبلغ عنها

يركز القسم التالي على عدد الحفريات الأثرية غير المشروعة المبلَّغ عنها في المناطق الأربع.
وأبلغت البلدان الأفريقية عن 153 حفرية، والأمريكتان عن 5، وآسيا عن 563 1، وأوروبا عن 321.
وهذه هي السنة الأولى منذ عام 2017 التي تبلِّغ فيها البلدان الآسيوية عن عدد حفريات غير مشروعة يفوق مثيله في أي منطقة أخرى.

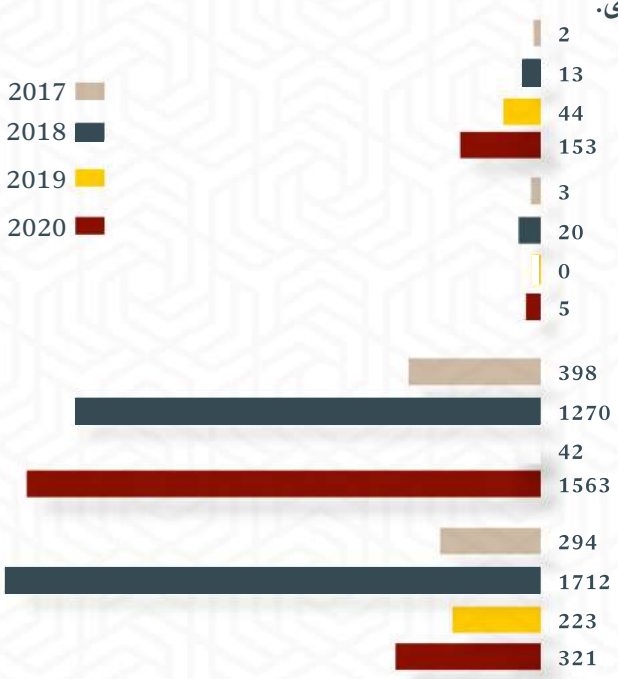

الاعتداءات المبلَّغ عنها على الممتلكات الثقافية

الرسم البياني عدد الاعتداءات على الممتلكات الثقافية، وهي تشمل الاعتداءات المادية والتدمير والتخريب.

وقد أبلغت أفريقيا عن 729 اعتداءً والأمريكتان عن 578 وأوروبا عن 564 1. ولم تبلِّغ آسيا عن أي اعتداء.
وفي المناطق الثلاث التي كانت قادرة على الإبلاغ عن بيانات عن حفريات غير مشروعة، يُظهر الرسم البياني زيادة ملحوظة في عام 2020 مقارنة بالأعوام السابقة.

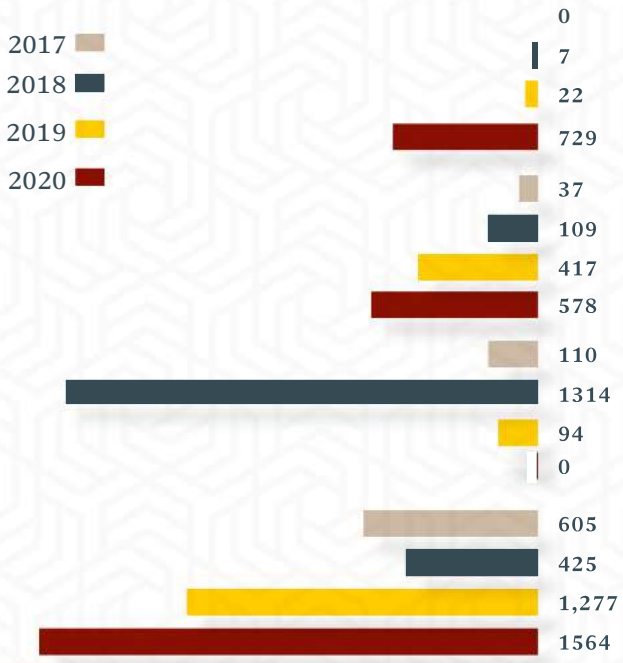

البيانات الإحصائية

ضلوع جماعات الجريمة المنظمة والوسطاء

بشكل عام، وحسبما أبلغت البلدان الأعضاء في الإصدارات السابقة من هذا المنشور، غالبا ما يكون المجرمون العاملون على المستوى الوطني من رعايا ذلك البلد. وفي بعض الحالات، قد يكون أفراد من بلدان مجاورة أيضا ضالعين في هذه الجرائم. بيد أنه على المستوى الدولي، تتولى جماعات الجريمة المنظمة المسؤولية عن تهريب المواد من بلد إلى آخر عبر شبكاتها. وضمن هذه الهيكلية، تكون شخصية «الوسيط» عنصرا قويا حسبما يظهر من البيانات التي تلقتها بعض البلدان. ويكون الوسيط عادة خبيرا في هذا المجال. ويكون هؤلاء الأفراد، الذين يعتمدون على الشبكات الإجرامية، قادرين على نقل المسروقات أو القطع المستخرجة من الحفريات غير المشروعة، داخل الأراضي الوطنية وكذلك إلى بلدان أو مناطق أو قارات أخرى. ويحدد الوسيط القطع التي يتعين سرقتها، أو يحدد أياً من المسروقات أو القطع التي جرى التنقيب عنها بشكل غير قانوني هي أهم القطع التي يتعين تسليمها إلى هواة جمع الآثار.

وبرزت نقطة أخرى مثيرة للاهتمام من المعلومات الاستخبارية التي تلقتها البلدان الأعضاء وهي أن كلا من الأفراد وجماعات الجريمة المنظمة الضالعين في سرقة الممتلكات الثقافية لا يعملون بشكل انتهازي فقط (أي سرقة أكبر عدد ممكن من القطع من منزل خاص، أو القيام بحفريات غير مشروعة في مواقع مختلفة)، بل يعملون أيضا بموجب تكليف بهدف سرقة قطع محددة يرغب فيها هواة جمع آثار معينون.

الجهة الأولى:

السارقون، الحفارون، جماعات الجريمة المنظمة

يعملون على المستوى الوطني ويمكن أن يعملوا بشكل فردي أو ضمن جماعات الجريمة المنظمة

الجهة الثانية:

الوسطاء

هم في منتصف السلسلة ويعملون عادة على المستوى الإقليمي أو الدولي

الجهة الثالثة:

التجار، دُور المزادات، بيوت، جامعو التحف، المتاحف

يمكن أن يشاركوا على جميع المستويات

الموقع والتبعات الدولية

تشير الرسوم البيانية التالية، في المتوسط، إلى الأماكن الأكثر شيوعا لحصول الجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية في كل منطقة من مناطق العالم.

في أفريقيا، أبلغت البلدان الأعضاء أن غالبية الجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية ارتُكبت في متاجر التحف (18 في المائة) والمنازل الخاصة (16 في المائة). وهذه الأخيرة هي أيضا الموقع الأكثر شيوعا لهذه الجرائم في الأمريكتين (22 في المائة)، تليها المباني الدينية (19 في المائة) والمتاحف (15 في المائة). وفي آسيا، من جهة أخرى، يُرتكَب أكثر من ربع جرائم التراث الثقافي في المواقع الأثرية (26 في المائة)، وكذلك في المنازل الخاصة ومتاجر التحف (كلاهما 17 في المائة). وتشير الرسوم البيانية إلى وضع مماثل في أوروبا، حيث تشكل المنازل الخاصة (22 في المائة) والمواقع الأثرية (16 في المائة) الأماكن الأكثر استهدافا من قبل المجرمين.

الأمريكتان

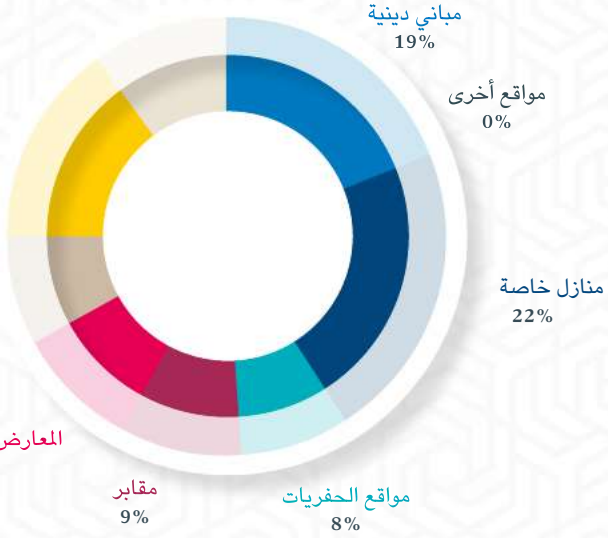

أفريقيا

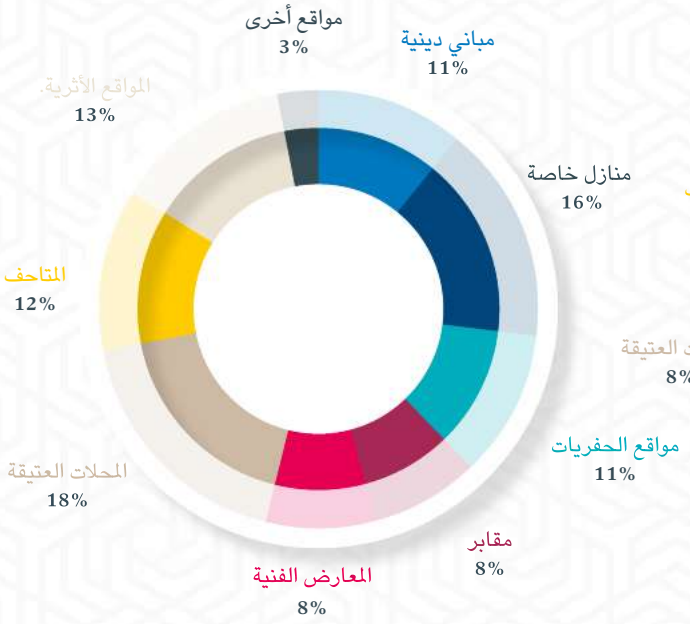

أوروبا

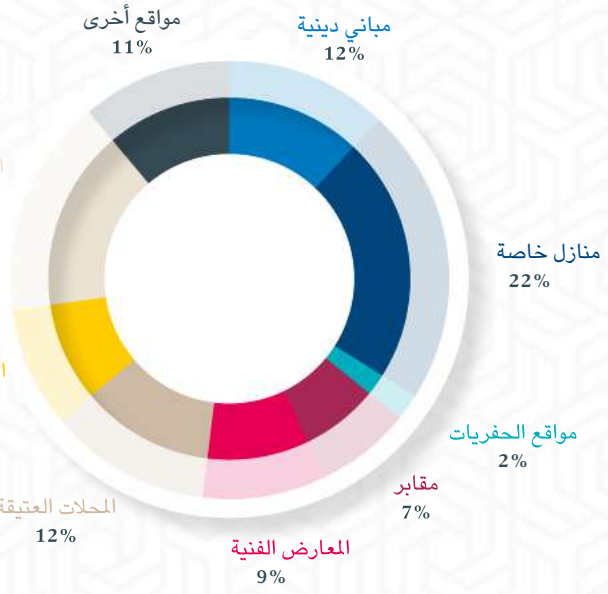

آسيا

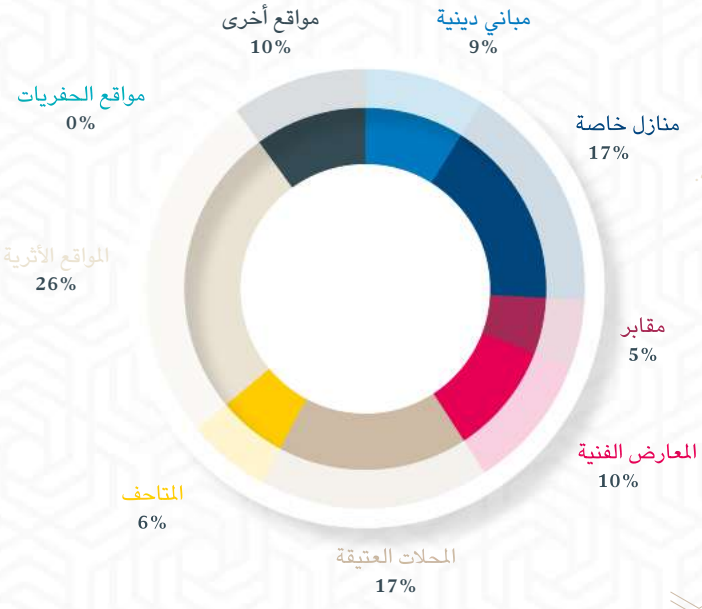

مباني دينية
منازل خاصة
مواقع الحفريات
مقابر
المعارض الفنية
المحلات العتيقة
المتاحف
المواقع الأثرية
مواقع أخرى

طرق التهريب الدولية

تُظهر هذه الخريطة الطرق التقريبية المستخدمة للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية من بلد إلى آخر أو قارة إلى أخرى.

وأبلغت بلدان في أفريقيا بأن المسروقات تهرَّب عادةً من أراضيها إلى بلدان أخرى في المنطقة، وأمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا، في حين أبلغت قلة من البلدان بأنها مناطقُ وُجهةٍ للمسروقات الواردة من مناطق أخرى من العالم. وتهرَّب المسروقات من الشرق الأوسط إلى أوروبا (إما كوجهة نهائية أو وجهة عبور) عبر طرق محددة في أوروبا الشرقية – في بعض الحالات، يجرى تداول هذه الأغراض بين بلدان أخرى في الشرق الأوسط.

وأبلغت بلدان أمريكية بأن الممتلكات الثقافية المسروقة من قارتها تُنقل إلى بلدان أخرى داخل المنطقة أو إلى أوروبا – إما مباشرة أو عبر طرق تمر عبر بلدان أخرى في القارة الأمريكية.

وأبلغت بلدان آسيوية عن وضع مماثل، حيث يُتداوَل بالتراث الثقافي داخل المنطقة، أو يُنقل إلى أوروبا وأمريكا الشمالية عبر طرق في منطقة جنوب شرق القارة.

وحُددت أوروبا كمنطقةِ وُجهةٍ من معظم البلدان في المناطق الأخرى من العالم. ويُتداول بالقطع الثقافية من أوروبا داخل المنطقة، أو تُنقل إلى أمريكا الشمالية أو إلى بلدان شرقية.

يمكن تحديد العديد من طرق التهريب الرئيسية من البيانات التي قدمتها البلدان الأعضاء في الإنتربول التي شاركت في الاستبيان. تظهر المناطق الأربع بألوان مختلفة.

وتُظهر هذه الخريطة نقطة واضحة هي أن بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية يطال كل منطقة في العالم، ما يؤكد مرة أخرى حدة الطابع العابر للحدود لهذه الجرائم. وبذلك، يمكن أن تكون البلدان أو القارات في الوقت نفسه مناطق منشأ وعبور ووجهة للمسروقات.

وأوردت الإصدارات السابقة من هذا التقرير الأساليب الثلاثة الأكثر شيوعا التي يستخدمها المجرمون لتسهيل الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في جميع أنحاء العالم، وهي التالية:

إخفاء المسروقات الثقافية في أمتعة المسافرين

نقلها بموجب مستندات مزورة

إخفاء الممتلكات الثقافية داخل أغراض أخرى

وأفادت أجهزة إنفاذ القانون بأن أكثر طرقها شيوعًا لكشف الممتلكات الثقافية المصدرة بطريقة غير مشروعة هي:

ضبط الحدود

تفتيش المركبات

عمليات البحث

إن الاطلاع على المستندات، رغم أهميته، لا يُستخدم على نطاق واسع كوسيلة للكشف. والتدقيق في المستندات وشهادات الاستيراد والتصدير المستخدمة لنقل الممتلكات الثقافية هو من أكثر الأساليب فعالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بها. وكما ذُكر سابقا، سيكون دور وحدات الشرطة المتخصصة ضروريا في تنفيذ هذه الأنشطة، ما يُبرز مرة أخرى أهميتها في جميع جوانب مكافحة الجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية.

بيانات التزوير

الجرائم والاعتقالات والجناة

يركز هذا الفصل تحديدا على القطع الثقافية المزورة.

وتبين الرسوم البيانية التالية العدد الإجمالي للجرائم المتصلة بالأعمال الفنية والآثار المزيفة، وعدد الاعتقالات والجناة المبلَّغ عنه في عام 2020.

ويُظهر الرسم البياني زيادة طفيفة في الجرائم في المنطقة الأفريقية عام 2020 مقارنة بالأعوام السابقة - ومع ذلك، سُجل انخفاض في عدد الاعتقالات والجناة مقارنة بعام 2019. وفي المقابل، أبلغت البلدان الأوروبية عن عدد أكبر من الجرائم والاعتقالات والجناة مقارنة بالأعوام السابقة، في حين تعذَّر على بلدان آسيا والأمريكتين الإبلاغ عن أي معلومات عن أعمال تزوير.

مجموع الجرائم والاعتقالات والجناة في عام 2020

الأمريكتان

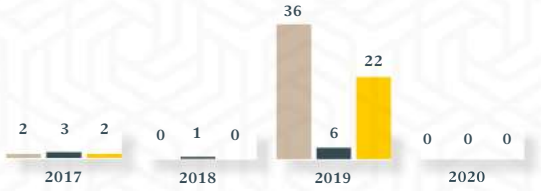

أفريقيا

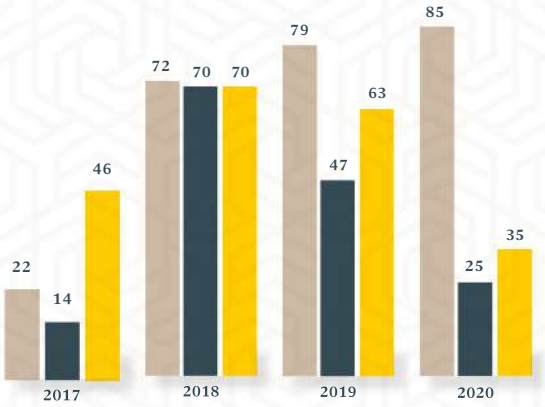

أوروبا

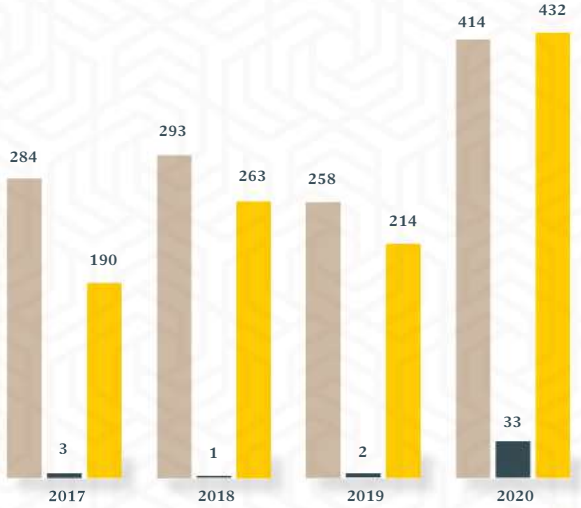

آسيا

ضبط القطع المقلدة

تشير الرسوم البيانية التالية إلى عدد القطع المقلدة التي ضبطتها أجهزة إنفاذ القانون في كل فئة عام 2020. وجرى إيراد هذه الأرقام أيضا كنسب مئوية بغية رسم صورة أوضح للوضع الحالي في كل منطقة من مناطق العالم.

وأظهرت المعلومات التي أرسلتها البلدان الأعضاء في السنوات السابقة أن جماعات الجريمة المنظمة هي الجهات الرئيسية الضالعة في الاتجار بالأعمال الفنية المقلدة على المستويين الوطني والدولي. وفي غالبية الحالات يعمل المجرمون ضمن مجموعات صغيرة يتكوَّن معظمها من شخصين أو ثلاثة – كما هو الحال بالنسبة إلى الاتجار بالتراث الثقافي المشروع. وتربط هؤلاء الأفراد صلات قوية بجماعات منظَّمة أكبر.

وفي عام 2020، كان العدد الأكبر من القطع المقلدة المضبوطة في أفريقيا وأوروبا هو للوحات (بلغ مجموعها 1 160 قطعة)، والنقود المسكوكة (ما مجموعه 1 034 قطعة). يرجى الملاحظة أن البيانات الواردة من آسيا قُدمت من بلد واحد فقط.

العدد الإجمالي من القطع المزيفة : 3855

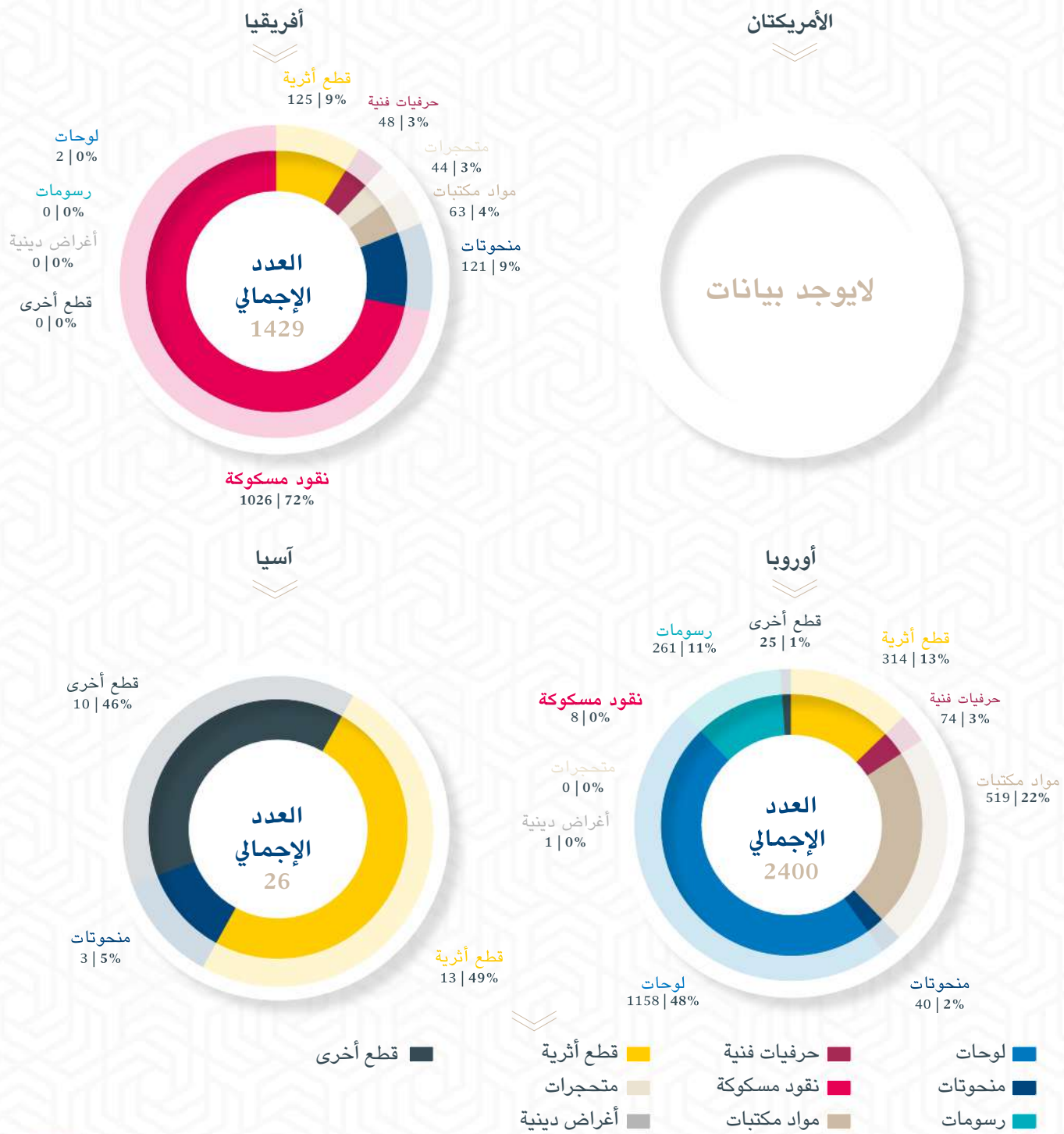

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2020

التذييل

التذييل 1

عملية PANDORA V

ضبط أكثر من 56400 سلعة ثقافية واعتقال 67 سلطات إنفاذ القانون والجمارك من 31 دولة شاركت في عملية Pandora V

ليون (فرنسا) – على الرغم من القيود التي فرضها كوفيد-19، كانت نسخة عام 2020 من عملية Pandora التي تستهدف الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية الأكثر نجاحا حتى تاريخه، إذ أسفرت عن ضبط أكثر من 56400 قطعة من الممتلكات الثقافية اشتملت على قطع أثرية وأثاث وعملات معدنية ولوحات وآلات موسيقية ومنحوتات.

وشاركت في عملية Pandora V التي امتدت من 1 حزيران/يونيو إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020 سلطت الجمارك وأجهزة أخرى لإنفاذ القانون من 31 بلدا.

وخلال مرحلة تنفيذ العملية، أُجريت عشرات الآلاف من عمليات الفحص والمراقبة في مطارات وموانئ ونقاط حدودية شتى، كما في دور للمزادات ومتاحف ومساكن خاصة. وأفضى ذلك إلى فتح أكثر من 300 تحقيق واعتقال 67 شخصا.

ونظرا لطابع هذه الجريمة العالمي، شكّل يوروبول من جهة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية من جهة أخرى وحدات لتنسيق العمليات كانت تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للمساعدة على تبادل المعلومات وإصدار التنبيهات والتحذيرات ومقارنة البيانات التي تُجمع بقواعد البيانات الدولية والوطنية.

وقاد PANDORA V الحرس المدني الإسباني (Guardia Civil) ونُسقت دوليا مع مؤازرة من جانب يوروبول والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية. ونُفذت في إطار منصة EMPACT (البرنامج الأوروبي المتعدد الاختصاصات لمكافحة التهديدات الإجرامية).

أبرز نقاط العملية

- تم ضبط ما مجموعه 27300 قطعة أثرية عقب تحقيق واحد أجرته الجمارك الفرنسية. وأُلقي القبض على شخص مشتبه فيه يُحتمل أن يواجه الآن عقوبة بالسجن و/أو بدفع غرامة قد تصل إلى عدة مئات الآلاف من اليورو.

- صادرت السلطات الإسبانية أكثر من 7700 قطعة من الممتلكات ثقافية من بينها قطع أثرية وعملات معدنية ومنحوتات وتماثيل وأسلحة ولوحات وأرشيف سمعي وأفلام وصور تجاوزت قيمتها 9 ملايين يورو.
- خلال مرحلة تنفيذ العملية، أنهى الحرس المدني الإسباني (Guardia Civil) هو أيضا تحقيقات معقدة بدأها في سياق عملية Pandora III، أسفرت عن اعتقال شخص وعن العثور على 94 قطعة سُرقت من أماكن عبادة مختلفة. وصودر من منزله مبلغ إجمالي قدره 165000 يورو نقدا. ويُشتبه في أن المعتقل حاول أن يبيع على الإنترنت هذه القطع المسروقة، منها مثلا كأس فضية من القرن السادس عشر ومخطوطة مزخرفة لنهاية العالم كتبها Beatus de Liébana.

- خلال عمليات البحث على الإنترنت، تعرّفت الشرطة السويدية (Polisen) على قطعة من الفن الشعبي سُرقت في السويد في عام 2019. وفي نفس المزاد على الإنترنت، تعرّف المحققون على شمعدانين يعودان إلى القرن السابع عشر كانا قد سُرقا من كنيسة سويدية قبل ثماني سنوات.
- أفاد جهاز الدرك الإيطالي (Arma dei Carabinieri) بأنه ضبط أكثر من 2700 قطعة من الممتلكات الثقافية شملت قطع سيراميك وسلعا أثرية وقطعا فنية وكتبا بقيمة 1155000 يورو.

- نفذت الشرطة اليونانية 34 عملية اعتقال واستعادت ما مجموعه 6757 قطعة أثرية منها قطع مصنوعة من السيراميك والرخام، بالإضافة إلى 6452 قطعة نقد معدنية، عُثر على 5533 منها في سياق تحقيق واحد. وفي إحدى الحالات، أُلقي القبض على مواطنَين يونانيين لمحاولتهما بيع 6 قطع أثرية من الرخام والطين مقابل 150000 يورو.
- ضبطت قوات الشرطة في جمهورية سلوفاكيا (Policajný zbor Slovenskej republiky) عدة مئات من القنابل اليدوية ومتفجرات أخرى عائدة إلى الحرب العالمية الثانية. وهذا تطور مقلق لأن بعض هذه المتفجرات القديمة ما زال صالحا ويمكن أن يتسبب بسقوط العديد من الضحايا.

نتائج الدوريات السيبرية

نظمت الشرطة الوطنية الهولندية (Politie) في إطار عملية Pandora V أسبوعا من الدوريات الإلكترونية لمدة خمسة أيام ركّزت على الأسواق الإلكترونية. وأمكن لأجهزة إنفاذ القانون من 15 بلدا، بدعم من يوروبول والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، الكشف عن مبيعات مشبوهة على الإنترنت فُتح على أثره 15 تحقيقا جديدا.

التنسيق الدولي

أدّى يوروبول، لكونه مشاركا في الإشراف على هذا التحرك، دورا بارزا في تنفيذ العملية بأكملها عبر تسهيل تبادل المعلومات وتوفير الدعم التحليلي والعملي. ومنظمة الجمارك العالمية هي أيضا سهّلت تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات عن طريق مجموعة متخصصة من المستخدمين انشئت على منصة اتصالات أداة الاتصالات المأمونة في شبكة الإنفاذ الجمركي الخاصة بها CENComm.

وربط الإنتربول بين بلدان البلقان وأوروبا المشاركة في العملية، مما سهّل تبادل المعلومات من خلال منظومة اتصالاته المأمونة. وعُين خبير متفرغ ليقدم الدعم أثناء العملية كلها عبر التحقق مرة ثانية من التقصيات التي تجري في قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة، وذلك بغية كشف مكان القطع المسروقة والمفقودة والتعرف عليها.

وفي الأسبوع المنصرم، أعلن الإنتربول عن إطلاق تطبيق متخصص يسمى ID-Art ويتيح لمستخدميه، سواء أكانوا من أجهزة إنفاذ القانون أو من العموم، الوصول عبر الأجهزة المحمولة إلى قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة وإعداد قائمة بالمجموعات الفنية الخاصة والإبلاغ عن المواقع الثقافية المحتمل أن تكون معرضة للخطر. وتطبيق ID-Art الذي يستخدم أحدث برمجيات التعرف على الصور يمكن تنزيله مجانا من App Store (آبل) ومن Play Store (غوغل أو أندرويد).

البلدان المشاركة في عملية Pandora V: إسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، وفرنسا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا، واليونان.

التذييل 2

قصص نجاح ID-ART

إسبانيا

في أعقاب إخبار تقدم به خبير نقود مسكوكة في لندن، استردت الشرطة الوطنية الإسبانية ثلاث قطع نقود ذهبية للإمبراطورية الرومانية ذات قيمة تاريخية واقتصادية كبيرة، وألقت القبض على شخصين لدى محاولتهما بيع إحداها. وللتعرف الكامل إلى قطع النقود، استعان المحققون بالتطبيق ID-Art. وكانت تلك القطع سُرقت في سويسرا عام 2012 وكان من الممكن أن تصل قيمتها إلى 200 000 يورو في السوق السوداء.

https://www.policia.es/_es/comunicacion_prensa_detalle.php?ID=8847#

رومانيا

في تموز/يوليو 2021، استردت الشرطة في رومانيا صليب تطواف يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر وأعادته إلى متحف الكنيسة الإنجيلية في سيسنادي التي كان سُرق منها في عام 2016. وكان هذا الصليب سُجل في قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة عبر التطبيق ID-Art.

هولندا

بفضل التطبيق ID-Art، اكتشفت الوحدة الهولندية لمكافحة الجرائم المتصلة بالأعمال الفنية لوحتين كان أُبلغَ عن سرقتهما، وذلك بعد عمليات تحقق من كتالوغ مبيعات عبر الإنترنت مرتبط بدار مزادات في أمستردام.

إيطاليا

خلال المرحلة التجريبية للتطبيق، تعرفت وحدة الشرطة الإيطالية لحماية التراث الثقافي إلى تمثالين مسروقين كانا معروضين للبيع عبر منصة تجارية، ما أدى إلى فتح تحقيق قضائي.

التذييل3

قائمة الوثائق الرئيسية المتعلقة بحماية التراث الثقافي

- اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، مع القواعد التنظيمية لتنفيذ الاتفاقية
- البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح
- اتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة
- اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي لعام 1972
- اتفاقية UNIDROIT المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدَّرة بشكل غير قانوني لعام 1995
- البروتوكول الثاني لعام 1999 لاتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000
- اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001
- الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001 وخطة العمل لتنفيذه، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الحادية والثلاثين
- إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث العالمي لعام 2003
- اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003
- اتفاقية حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه لعام 2005
- إعلان بون بشأن التراث العالمي لعام 2015، الدورة الـ 39 للجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو
- الإعلان المتعلق بالثقافة كأداة للحوار بين الشعوب لعام 2015، إكسبو، ميلانو، المؤتمر الدولي لوزراء الثقافة
- 2015، البيان الصادر عن الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام 1970، المعنون "أوقفوا الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية»
- 2017، اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الأفعال الإجرامية المتعلقة بالملكية الثقافية
- 2018، التوجيه الخامس للمفوضية الأوروبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 2019، اللائحة الصادرة عن البرلمان الأوروبي بشأن إدخال واستيراد السلع الثقافية
- 2020، استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
- 2020، الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - مشروع قرار منقح: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة (CTOC/COP/2020/L.10/Rev.1). منشورات الإنتربول

منشورات الانتربول

- 2016، «حماية التراث الثقافي - ضرورة للإنسانية»، بالتعاون مع الأردن وإيطاليا والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو؛

- 2016، 2019، «إنشاء وحدة وطنية للتراث الثقافي - قيمة وحدة وطنية مخصصة لمكافحة الجرائم ضد التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية»؛

- 2017، «تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2013-2016)»؛

- 2018، « تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2017)»؛

- 2019، « تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2018)»

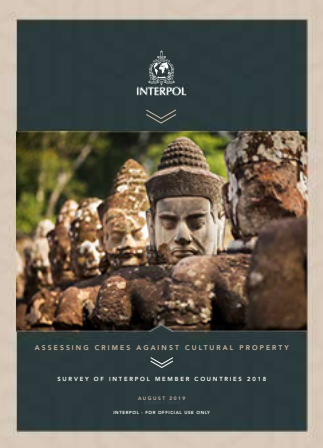

- 2020، « تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2019)»

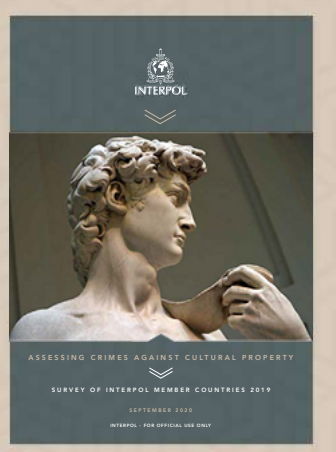

- 2020، الإنتربول - المجلس الدولي للمتاحف «توصيات بشأن ضمان أمن التراث الثقافي أثناء الإغلاق: تحدٍ للعاملين في المتاحف وأجهزة الشرطة»
- 2021، « تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2020)»

قرارات صادرة عن هيئات الأمم المتحدة

الجمعية العام للأمم المتحدة

- 2012، القرار 66/180 المعنون ‘‘تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وخاصة فيما يتعلق بالاتجار فيها»
- 2013، القرار 68/186 المعنون ‘‘تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها»
- 2014، القرار 69/196 المعنون ‘‘المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتِّجار بالممتلكات الثقافية وما يتَّصل به من جرائم أخرى»
- 2015، القرار 69/281 المعنون ‘‘إنقاذ التراث الثقافي العراقي»
- 2015، القرار 70/76 المعنون ‘‘إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية’’ (آخر قرار بشأن هذه المسألة)
- 2015، القرار 70/178 المعنون ‘‘تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وخصوصا القدرة في مجال التعاون التقني»
- 2018، القرار 73/130 المعنون «إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية»

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- 2003، القرار 1483 المعنون ‘‘الحالة بين العراق والكويت، الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية»
- 2012، القرار 2056 المعنون ‘‘السلم والأمن في أفريقيا»
- 2013، القرار 2100 المعنون ‘‘الحالة في مالي»
- 2015، القرار 2199 المعنون ‘‘الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية»
- 2015، القرار 2253 المعنون ‘‘قمع تمويل الإرهاب»
- 2017، القرار 2347 المعنون «إدانة التدمير غير المشروع للتراث الثقافي، ونهب وتهريب الممتلكات الثقافية، ولا سيما من جانب الجماعات الإرهابية»

فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

- 2019، التقرير الرابع والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملاً بالقرار 2368 (2017) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومَن يرتبط بهما من أفراد وكيانات
- 2021، التقرير الثامن والعشرون لفريق الرصد التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المقدم عملاً بالقرارين 1526 (2004) و 2253 (2015)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- 2004، القرار 34/2004 المعنون "منع الاتجار بالممتلكات الثقافية»
- 2008، القرار 23/2008 المعنون "منع الاتجار بالممتلكات الثقافية»
- 2010، القرار 19/2010 المعنون «منع الجريمة واستجابات العدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، لا سيما فيما يتعلق بالاتجار بها»

قرارات وتوصيات الهيئات التابعة لليونسكو

- 1962، التوصية المتعلقة بحماية جمال وخصائص المناظر الطبيعية والمواقع
- 1964، التوصية المتعلقة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، 19 تشرين الثاني/نوفمبر
- 1972، توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني
- 2011، التوصية الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية، بما فيها مسرد للتعاريف، 10 تشرين الثاني/نوفمبر
- 2015، استراتيجية تعزيز أعمال اليونسكو لحماية الثقافة والدفاع عن التعدد الثقافي في حالات النزاع المسلح
- 2015، توصية بشأن صون التراث الوثائقي، بما في ذلك التراث الرقمي، وإتاحة الانتفاع به
- 2015، القرار MSP 11.3 المعنون "مبادئ توجيهية عملية لتنفيذ اتفاقية عام 1970»
- 2015، القرار MSP 9.3 المعنون «الإجراءات الطارئة»
- 2015، التوصية الخاصة بحماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع
- 2015، التوصية المتعلقة بصون التراث الوثائقي والوصول إليه بما يشمل الصيغة الرقمية
- 2015، المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية بشأن الوسائل التي تُستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (اليونسكو، باريس، 1970) الملحق 3: اليونسكو، الإنتربول، المجلس الدولي للمتاحف، التدابير الأولية المتعلقة بالقطع الثقافية التي تطرح للبيع عبر الإنترنت

التذييل 4:
أكثر الأعمال الفنية المطلوبة لعام 2020

INTERPOL

LES ŒUVRES D'ART LES PLUS RECHERCHÉES

THE MOST WANTED WORKS OF ART

N°50 (a)
Juin / June 2020

Objets représentés dans la base de données d'INTERPOL. En cas de découverte ou de renseignement concernant ces objets, prière d'aviser les services de police de votre pays, ou INTERPOL

Objects featured in the INTERPOL database. In the event of discovery or information about these objects, please inform the police of your country, or INTERPOL

WWW.INTERPOL.INT

TABLEAU / PAINTING
Par/By: Adriana Johanna Haanen
Dimensions : 41 x 33 cm
Vol/Theft: 8 Mar. 2020 (Particulier/Private residence)
Dossier/File: 2020/52.2
B.C.N./NCB: VENLIS

PIECE ROMAINE / ROMAN COIN
Dimensions : 3.9 x 3.4 cm
Vol/Theft: 1 Jun.-31 Dec. 2019 (Musée / Museum)
Dossier/File: 2020/8.1
B.C.N./NCB: PARIS

ICONE / ICON
Dimensions : 30 x 25 cm
Vol/Theft: 30 Aug. 2019 (Eglise/Church)
Dossier/File: 2020/59.1
B.C.N./NCB: ATHÈNES/ATHENS

PICHET / JUG
Par/By: Ludwig Lobmeyr
Dimensions : 15 cm
Vol/Theft: 14-16 Dec. 2019 (Salle de ventes/Saleroom)
Dossier/File: 2020/2.1
B.C.N./NCB: VIENNE/VIENNA

TABLEAU / PAINTING
Par/By: Vincent van Gogh
Dimensions : 25 x 57 cm
Vol/Theft: 30 Mar. 2020 (Musée/Museum)
Dossier/File: 2020/62.1
B.C.N./NCB: LA HAYE/THE HAGUE

PENDULE / CLOCK
Dimensions : 96.5 x 50 x 32 cm
Vol/Theft: 11 May 2020 (Palais/Palace)
Dossier/File: 2020/80.1
B.C.N./NCB: LA HAYE/THE HAGUE

INTERPOL

LES ŒUVRES D'ART LES PLUS RECHERCHÉES

THE MOST WANTED WORKS OF ART

N°50 (b)
Décembre / December 2020

Objets représentés dans la base de données d'INTERPOL. En cas de découverte ou de renseignement concernant ces objets, prière d'aviser les services de police de votre pays, ou INTERPOL

Objects featured in the INTERPOL database. In the event of discovery or information about these objects, please inform the police of your country, or INTERPOL

WWW.INTERPOL.INT

STATUE
Par/By: Carl Johan Eldh
Hauteur/Height: 175 cm
Vol/Theft: 11-12 Aug. 2019 (Plein air/Open air)
Dossier/File: 2019/155.1
B.C.N./NCB: STOCKHOLM

TABLEAU / PAINTING
Par/By: Jan van Kessel
Dimensions: 64.8 x 94 cm
Vol/Theft: 19 Sep. 2020 (Particulier/Private residence)
Dossier/File: 2020/171.2
B.C.N./NCB: OTTAWA

CALICE / CHALICE
Dimensions : 25 x 8.5 cm
Vol/Theft: 28 Oct.-2 Nov. 2018 (Eglise/Church)
Dossier/File: 2019/65.3
B.C.N./NCB: ROME

TABLEAU / PAINTING
Par/By: Frans Hals
Dimensions : 69.5 x 58 cm
Vol/Theft: 26 Aug. 2020 (Musée/Museum)
Dossier/File: 2020/155.1
B.C.N./NCB: LA HAYE/THE HAGUE

LAVE-BROSSE / BRUSH WASHER
Vol/Theft: 19 Sep. 2020 (Particulier/Private residence)
Dossier/File: 2020/171.1
B.C.N./NCB: OTTAWA

TABLEAU / PAINTING
Par/By: Wassily Kandinsky
Dimensions : 77 x 67 cm
Vol/Theft: 8 Feb. 2018 (Entrepôt/Warehouse)
Dossier/File: 2020/114.1
B.C.N./NCB: PRAGUE

الإنتربول

نبذة عن الإنتربول

دور الإنتربول هو تمكين الشرطة في بلداننا الأعضاء البالغ عددها 194 بلدا من العمل معا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وجعل العالم مكانًا أكثر أمانًا. ونحن نتدبر قواعد بيانات عالمية تحوي معلومات شرطية عن المجرمين والجريمة، ونقدم الدعم العملياتي وفي مجال الأدلة الجنائية، وخدمات التحليل والتدريب. ويجرى توفير هذه القدرات الشرطية في جميع أنحاء العالم وهي تدعم ثلاثة برامج عالمية: مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.

WWW.INTERPOL.INT
INTERPOL_HQ
@INTERPOL_HQ
INTERPOL HQ
INTERPOL